

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميللة  
مقياس المقاولاتية  
السنة الأولى ماستر - كل التخصصات

إعداد وتقديم الأستاذ:

بوالريحان فاروق

2017

الوقت المخصص للمقياس: 10 محاضرات

بمعدل 15 ساعة

# مقرر المقياس

المحور الأول: المقاولاتية في الاتجاهات الفكرية

المحور الثاني: هيئات دعم ومرافقة المشاريع في الجزائر ☺

المحور الثالث: اختيار فكرة المشروع

المحور الرابع: إعداد خطة العمل

المحور الخامس: هيكلية المشروع

المحور السادس: تشغيل المقاولاتية

المحور السابع: تجارب دولية في مجال المقاولاتية

# المحور الثاني

## هيئات دعم ومرافقة المشاريع في الجزائر

إعداد الأستاذ: بوالرحمان فاروق  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف - ميللة 2017

# هـيئـات دـعم و مرافقة المشاريع في الجزائر

1. البنوك

2. الأسواق المالية

3. الائتمان التجاري

4-الائيات الجديدة

# 1. التمويل عن طريق البنك

يكون عادة عن طريق حصول المؤسسة الاقتصادية على قروض من البنك، والقروض أنواع، أهمها:

طويلة الأجل

مدتها أكثر من ٥ سنوات، وتستخدم لتمويل الاحتياجات طويلة الأجل مثل الاستثمارات الكبيرة

متوسطة الأجل

مدتها من ١ إلى ٥ سنوات، تستخدم عادة لتمويل نسبة من معينة من الاستثمار (٥-١٠) %

قصيرة الأجل

لا تتجاوز مدتها ١٢ سنة، تستخدم لمواجهة النقص في رأس المال التشغيلي.

(الإئتمان المصرفي)

## 2. التمويل عن طريق سوق الأوراق المالية

سوق الأوراق المالية عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين، حيث يتمكن بذلك المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق، إما عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال. ولكن نمو شبكات ووسائل الاتصال أدى إلى التقليل من أهمية التواجد في مقر سوق الأوراق المالية المركزي، وبالتالي سمحت بالتعامل من خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول، عن طريق مختلف البرمجيات المتصلة بالشبكات.

1. تستخدم لزيادة موارد المؤسسة خاصة خلال الفترات التي ترتفع فيها تكلفة الاقتراض، ويكون صعب على الحصول على المديونية.
2. لا تحقق للمؤسسة وفرات ضريبية.

الأسهم العادية

1. نفس الهدف، مع كونها تسهل للمؤسسة الوصول إلى أكبر عدد من المساهمين.
2. يمكن للمؤسسة إعادة شرائها عندما تنخفض أسعار الفائدة في السوق.
3. يعاب عليها ارتفاع تكلفتها بالنسبة للمؤسسة.

الأسهم الممتازة

1. التمويل بإصدار السندات هو تمويل بالمديونية طويلة الأجل.
2. يحتم على المؤسسة إرجاع قيمة السند بحلول أجل الاستحقاق مع سعر الفائدة سنويا
3. لا يحق لحاملي السندات التدخل في شؤون المؤسسة أو الاعتراض على قراراتها.

السندات

### 3. التمويل عن طريق الائتمان التجاري

**أ. المفهوم:** هو تمويل قصير الأجل تحصل عليه المنشأة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتاجر فيها المؤسسة أو تستخدمها في العملية الإنتاجية، وعادة ما يستخدم هذا الائتمان لتمويل نسبة معينة من المخزون، أما احتياجات التمويل القصير الأخرى فيتم توفيرها بالاقتراض من البنوك.

تلجأ المؤسسة إلى الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأس المال العامل مقارنةً مع الحاجات الجارية، وعدم مقدرتها على تحصيل القروض المصرفية وما شابهها من القروض ذات التكلفة المنخفضة، وحيث أن الائتمان التجاري يرتبط مباشرة بالمخزون السلعي والمبيعات، وعليه يقدم عنصراً من المرونة ضروري في الهيكل المالي للمؤسسة.

## ب. مزايا التمويل باستخدام الائتمان التجاري

1. سهولة الحصول عليه، إذ لا يتطلب إجراءات معقدة كما في حالة الاقتراض.
2. عدم الشعور بتكلفة الائتمان التجاري طالما أن سعر المواد الأولية أو السلع المشتراه يبقى ثابتا حتى وإن طالت مدة الدفع.
3. عدم تكرار عملية الائتمان المصرفي التي تتوقف بدورها على حجم الودائع تحت الطلب ومن ثم فإنه ليس بمقدور البنوك التجارية الاستجابة لطلبات المؤسسات بصفة دائمة.

## جـ- مدة التمويل بالائتمان التجاري

تختلف مدته بحسب طبيعة نشاط المؤسسة كونها صناعية أو تجارية من جهة وبحسب علاقاتها السابقة مع الموردين من جهة ثانية، وللظروف الاقتصادية أيضا دور في ذلك، ففي أحوال الرواج تتساهل المؤسسات في منح الائتمان ويحدث العكس في أوقات الكساد، كما تلعب المنافسة دور هام في التأثير على مقدار الائتمان وعلى مدته دون أن تنسى في كل ذلك طبيعة السلع التي تنتجها المؤسسة أو تتعامل فيها.

# 4. آليات التمويل الجديدة للمشاريع الاستثمارية في الجزائر

**أولا . التمويل بالاستثمار**

**ثانيا. شركات رأس المال المخاطر**

**ثالثا- التمويل عن طريق الوكالات**

# أولا . التمويل بالاستئجار

نظرا لاتجاه الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو استئجار خدمات بعض الأصول الثابتة كالأراضي والمباني بدلا من امتلاكها، ظهر نوع جديد من مصادر التمويل إلى جانب عناصر التمويل التقليدية والتي أصبحت تعتمد عليها منظمات الأعمال بغرض الحد من بعض المخاطر التي كانت تواجهها كالتقدم التكنولوجي ومخاطر التخلف عن الدفع...، هذا النوع هو ما يطلق عليه التمويل بالاستئجار، وقد تطور هذا النوع وأصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا.

# 1. مفهوم الاستئجار والهدف منه

- يُعرّف الاستئجار على أنه عبارة عن اتفاق بين منشأة أعمال معينة ومنشأة أخرى، تكون مالكة لأصل معين، تقوم من خلالها المنشأة الأولى باستخدام هذا الأصل لمدة تفوق السنة في مقابل التزامها بدفع مبلغ متفق عليه دوريا يسمى دفعة الإيجار.
- وإن هدف المؤسسة من وراء عملية الاستئجار هو الانتفاع بالخدمات التي يقدمها هذا الأصل. وعند الحديث عن الاستئجار نشير إلى أن هناك تشابه بينه وبين الاقتراض، حيث أن كلا منهما ينجم عنه التزامات تعاقدية ثابتة، ولهذا يؤدي الاستئجار من الناحية العملية إلى ارتفاع مديونية المستأجر وزيادة مخاطره المالية.

## 2. أنواع الاستئجار

### أ. الاستئجار التشغيلي :

ويشمل هذا النوع كل من خدمات التمويل والصيانة ويلاحظ عليه أنه يعطي الحق المؤجر أو المستأجر بإلغائه وفسخه قبل انتهاء مدة العقد الأساسية، وعقود هذا النوع تكون غير دائمة بل تكون لفترة تقل كثيرا عن الحياة الإنتاجية للأصل، وتعتبر هذه ميزة هامة للمستأجر تتمثل في استطاعته إبدال أو إحلال أصول تكون حديثة التكنولوجيا وقت ظهورها محل الأصل المؤجر له، لذلك كانت الحاسبات الآلية من الأصول الهامة الممثلة لهذا النوع من التمويل بالاستئجار.

## 2. أنواع الاستئجار

### ب. الاستئجار التمويلي :

إن هذا النوع يتميز بأنه غير قابل للإلغاء أو الفسخ إلا بموافقة طرفي العقد المؤجر والمستأجر وتكون عقود الاستئجار المالي محددة لفترة زمنية تتفاوت حسب نوع الأصل. وعقد الاستئجار المالي لا يتضمن خدمات الصيانة بل يقع عبئ تكاليفها على عاتق المستأجر.

### ج. البيع ثم الاستئجار :

تقوم المؤسسة المالكة لأصل معين (معدات، أراضي، مباني...) ببيعها إلى مؤسسة مالية أخرى وفي نفس الوقت تقوم بتأسيس عقد مع نفس المؤسسة المالية باستئجار نفس الأصل لوقت معين أو محدد وشروط خاصة متفق عليها.

في هذه الحالة يتلقى بائع الأصل أي المستأجر قيمة الأصل من المشتري (المؤجر) فوراً، وتستمر المنشأة في نفس الوقت في استخدام الأصل مقابل سداده قيمة الأصل على شكل دفعات متساوية لمدة العقد.

### 3. خصائص التمويل بالاستئجار

**أ. الضريبة:** تعتبر من أهم الاعتبارات التي تدفع المؤسسة لاختيار الاستئجار كمصدر للتمويل حيث تستفيد من خصم أقساط الاستئجار عند تحديد الوعاء الضريبي.

**ب. السيولة:** أي أن المستأجر يقوم بتسديد التزاماتها الثابتة من النقد المتحقق من العملية التشغيلية على السنوات القادمة بدلا من استعمال السيولة المتاحة دفعة واحدة.

**ج. الضمان:** عادة ما يكون هو الأصل نفسه بعكس الحال في حالة الاقتراض من البنك فالضمان الذي يقبله يجب أن يكون أكثر من ذلك، هذا بالإضافة إلى أن التمويل بالاستئجار يزيد من قدرة المؤسسة على الاقتراض.

**هـ. ثبات أسعار الفائدة.**

**و. تقاسم المؤجر والمستأجر مخاطر الأصل محل الاستئجار.**

# 4. التمويل بالاستثمار في الجزائر

بتاريخ 10 جانفي 1996م، صدر الأمر 09-96 ينظم تطبيق الاعتماد الإيجاري باعتباره عملية تجارية ومالية، بالإضافة إلى النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كيفية تأسيس شركات الاعتماد الإيجاري.

بدأ العمل في الجزائر بهذا النوع من التمويل في سنة 2000م، حيث تم إنشاء عدد من الشركات:

- الشركة العربية للتمويل التأجيري (ALC).
- شركة الجزائرية لإيجار المنقولات (SALEM).
- الشركة الجزائرية السعودية للقرض الإيجاري (ASL).

ويأتي تفصيلها فيما يلي:

## :Arab leasing corporation (ALC)

تعتبر أول شركة تم اعتمادها في الجزائر بتاريخ 10 أكتوبر 2001م برأسمال قدره 758 مليون دينار جزائري، مقسم على 75800 سهم، تم اكتتابها من طرف 7 مساهمين هم:

(1) بنك المؤسسة العربية المصرفية بالجزائر 34%.

(2) الشركة العربية للاستثمار 25%.

(3) المؤسسة المالية الدولية 7%.

(4) الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 20%.

(5) مؤسسات أخرى 14%.

بدأت ALC نشاطها سنة 2002م، بمنح أولى قروضها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة إجمالية 75,5 مليون دينار، ويتم منح القروض من قبل الشركة على فترة إيجار مالية تمتد ما بين 4 إلى 5 سنوات مع نسبة فائدة لا تتعدى 5%، كما أن المبلغ المحدد للقرض لا يجب أن يقل عن 15 مليون دينار ولا يزيد عن 95 مليون.

يبلغ اليوم رأس مال الشركة قيمة 3 500 023 744.00 دج

لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الرابط:

## 4-2- الشركة الجزائرية للإيجار المنقولات

### Société Algérienne de Leasing Mobilier (SALEM)

تعد أول شركة عمومية للإيجار المالي في الجزائر، وهي فرع من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، وهي شركة ذات أسهم تخضع لأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها في الجزائر لاسيما القانون رقم 06-96 بتاريخ 10 جانفي 1996م المتعلق بقرض الإيجار، يبلغ رأسمالها 200 مليون دينار جزائري، موزع كما يلي:

(1) الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 90%.

(2) المجموعة القابضة للميكانيك 10%.

بعد التعديل الذي اجري في الاجتماع العام بتاريخ 19 ديسمبر 1999م، انسحبت الشركة القابضة الميكانيكية وبقيت CNMA المساهمة الوحيدة في شركة SALEM.

بجول مارس 2011م كانت الشركة قد منحت الترخيص لتمويل 27 ملف بقيمة إجمالية قدرت بـ656 مليون دينار جزائري.

3-4- الشركة الجزائرية السعودية للقرض الإيجاري

## Algerian Saudi Leasing (ASL)

في إطار تطوير أدوات التمويل الجديدة، تم استحداث قرض الإيجار الدولي بإنشاء هذه الشركة (ASL) بمشاركة الأطراف التالية:

(1) البنك الخارجي الجزائري (BEA).

(2) مجموعة البركة

الهدف الرئيسي لهذه الشركة هو تمويل الواردات بالعملة الصعبة، من التجهيزات الموجهة للاستعمال المهني من طرف المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر، وتستفيد فقط من تمويلها الأنشطة المهنية المنتجة وليس الأنشطة التجارية.

## 4-4- شركات أخرى

- شركة المغرب للإيجار الجزائية (MLA):

يمكن الإطلاع على التفاصيل من خلال الرابط:

<http://www.mlaleasing.com>

- الشركة الوطنية للإيجار المالي (NL):

يمكن الإطلاع على التفاصيل من خلال الرابط:

<http://elmouchir.caci.dz/SNL--Societe-Nationale-de-Leasing-4763.html>

- شركة إعادة التمويل البترولي (SRH).

# Marché du crédit bail :

Les sociétés qui exercent l'activité de crédit-bail sont actuellement en nombre de 07 :

- I. 05 établissements financiers : Sofinance, Arab leasing Corporation (ALC), Maghreb Leasing (MLA), Société Nationale du Leasing (NL) et la Société de Refinancement Hypothécaire (SRH).
- II. 05 banques à capitaux privés : BN Paribas, Société Générale Algérie, NATIXIS, et AL BARAKA et une Banque publique : la BADR.

L'offre de financement de ces établissements de leasing avoisine 28 milliards de DA en juin 2011 contre 20 milliards de DA au 31 décembre 2010.

# ثانياً- رأس مال المخاطر

• تم تأسيس واعتماد شركات رأس مال المخاطر في الجزائر بعد المشاكل التي واجهتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبعد النجاح الذي عرفه هذا النوع من التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وشركات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر تهدف إلى:

- تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مواجهة الاحتياجات من التمويل الاستثماري.
- توفير الموارد المالية للشركات ذات المخاطر العالية والارباح الواعدة.
- توفير بديل تمويل مهم في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة الاقتصادية على طرح الاسهم للاكتتاب.

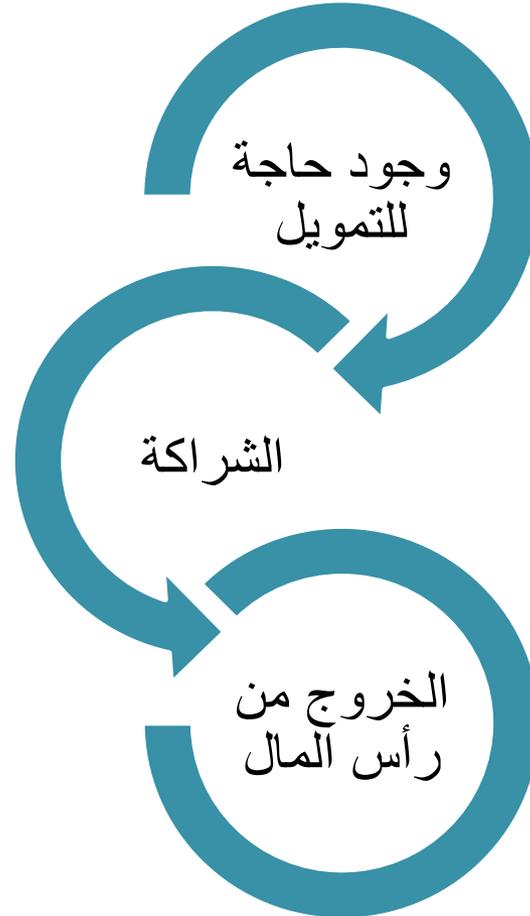
# ثانياً- رأس مال المخاطر (تابع)

• أما بالنسبة للشركات التمويل عن طريق رأس مال المخاطر في الجزائر، فنجد شركتين وهما:

◦ **شركة Sofinance**: أسست بتاريخ 15 أفريل 2000م، بالشراكة المالية مع مؤسسات مالية أجنبية برأس مال قدره 05 مليار دينار، مهمتها الأساسية إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعمل على تطوير أساليب تمويل الاستثمارات عن طريق القروض المباشرة أو عن طريق القروض الإيجارية.

◦ **شركة Finalep**: أسست سنة 1991م في شكل مؤسسة مالية، بمساهمة CPA و BDL والوكالة الفرنسية للتنمية برأس مال قدره 732 مليون دينار، هدفها الاساسي هو مساعدة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة التي تمارس نشاطها في القطاعات الإنتاجية.

# شرح آلية التمويل عن طريق رأس مال المخاطر



# ثالثا- الوكالات

إن بروز القطاع الخاص في الجزائر كان نتيجة موجة الخصخصة التي مست جزء من الاقتصاد الجزائري، حيث تمت خصخصة بعض المؤسسات العمومية نظرا لهشاشتها المالية ، والتي أدت لتعرضها لخطر الإفلاس و نتيجة لهذا زاد خلال خمس سنوات الأخيرة وزن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النسيج المؤسسي الوطني، حيث زادت كثافة المؤسسات بحوالي 4 مرات في حين تضاعف معدل الإنشاء لكن بالرغم من هذا فما زال نسيج المؤسسات ضعيف بالمقارنة مع بقية الدول.

و فيما يتعلق بنمط إنشاء المؤسسات في الجزائر فهو يتم وفق ثلاثة أقسام رئيسية هي:

- **الإشياء التقليدي للمؤسسات:** و هو يتعلق بالاستثمار الخاص و المكون أساسا من الأموال الخاصة، و هو يضم 70% من المؤسسات المنشأة.
- المؤسسات المصغرة للشباب المستفيد من آلية دعم الإنشاء ANSEJ و نسبة هذه المؤسسات هي 29% من إجمالي المؤسسات المنشأة.
- **شركة الموظفين (sociétés de salariés) :** وهي مشتقة من المؤسسات العمومية المنحلة و التي تم إنقاذها من طرف الموظفين و ذلك بعد استفادتهم من دعم قروض الإمتياز، و تقدر نسبتها ب 1 % من إجمالي المؤسسات المنشأة.
- سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007 ، ص 68.

# ثالثا- الوكالات (تابع)

لقد تم وضع مجموعة من الآليات في الجزائر الهدف منها تسهيل الاستثمار و تنظيمه و تسهيل إنشاء المؤسسات منها :

(1) **المجلس الوطني للاستثمار CNI** : الذي أنشأ بأمر القانون 01-03 و هدفه ترقية تطوير الاستثمار، حيث يقترح الاستراتيجيات و أولويات الاستثمارات، تكييف أرباح الاستثمارات في حال تغيير الشروط العلمية، و جميع المعايير اللازمة لتشجيع و تطوير نظام الاستثمارات، كما أنه يحدد مجموع الميزانية التي تحت تصرف صندوق دعم الاستثمار، وهذا المجلس تحت رئاسة رئيس الحكومة، و يتكون من وزارة المالية، التجارة، الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالإصلاح المالي و الأمانة تحت رقابة **ANDI**

# ثالثا- الوكالات (تابع)

(2) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** والشبكات المركزي الوحيد:

هي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية و استقلالية مالية، مركزها بالجزائر العاصمة مع شبكة وكالات محلية في كامل التراب الوطني وتكلف **ANDI** بترقية وتطوير واستمرارية الاستثمارات، الاستقبال والمساعدة وإعلام المستثمرين الوطنيين والأجانب، التأكيد من احترام الاتفاقات المتوقعة وتحويل الأرباح، تسيير صندوق دعم الاستثمار.

وكل ما تقوم به هذه الوكالة بمساعدة الشبكات المركزي **GUD** الذي يهدف أساسا لتبسيط الاجراءات والقواعد لإنشاء مؤسسة، وفي هذا الشبكات هناك ممثل عن **ANDI** الذي يتحاور مع المستثمر ويقوم بمساعدته وذلك بتزويده بجميع المعلومات اللازمة ومراقبة الملفات والمراسلات للمصالح المختصة.

ويتكون مجلس إدارة الوكالة من ممثلين عن الوزارات الاقتصادية، ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة وممثلين لمنظمات أرباب العمل.

# ثالثا- الوكالات (تابع)

## 3 صندوق دعم الاستثمار:

وهو صندوق مسير من طرف ANDI بالتعاون مع CNI الذي يحدد حجمه، وهدفه التكفل الجزئي والكلي بالأعمال والتجهيزات و تكاليف بعض الامتيازات الخاصة، أما بالنسبة للمشاريع التي يمكنها الاستفادة من خدمات الصندوق فهي المشاريع التي تقع بالمناطق التي يجب تطويرها والمشاريع الخاضعة للرقابة.

# ثالثا- الوكالات (تابع)

(4) الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ (و التي سيتم التطرق إليها بالتفصيل فيما بعد).

(5) يمكن الرجوع إلى هذا المصدر:

سهام شيهاني: تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية -مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – ANSEJ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، افريل 2011

البحث مرفق بالمحاضرة على موقع التعليم عن بعد [هنا](#)

## ثالثا- الوكالات (تابع)

**5) آلية القرض المصغر:** وهي آلية تم إقامتها سنة 1999، وهي أداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **ANGEM**، وهي تستهدف الأشخاص ( بدون حدود عمرية) الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وهي تنظم عملية الحصول لى القروض للمشاريع التي تنحصر قيمتها بين 50.000 و 400.000 دج، حيث تهدف هذه الآلية المؤسسة المصغرة التي تنظمها **ANSEJ** وهذا لأسباب عمرية أو لعدم مقدرة الفرد على تقديم المساهمة الشخصية من رأس المال المطلوب للمشروع، و بدأ العمل الفعلي لهذه الآلية منذ سنة 2005 والذي يصادف تاريخ نشر عدة وكالات عبر التراب الوطني.

## ثالثا- الوكالات (تابع)

6) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC**:  
وهي آلية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تم  
إنشاءها سنة 2004، وهو موجه للبطالين الذين يتراوح  
سنهم بين 35 و 50 سنة.

شكر ا على حسن  
الانتباه والتركيز

